



قسسم القانون المفردات الدراسية 2022 – 2023

تمهيد

في بداية العام الدراسي الجديد للعام الدراسي 2022-2023 لا يسعنا الا ان نرحب بطلبتنا الأعزاء في مرحلة الدبلوم والماجستير العام والخاص والدكتوراه العام والخاص في هذا الصرح العلمي الكبير والمتمثل بمعهد العلمين للدراسات العليا والذي يعد اول مؤسسة أهلية مختصة في مجال الدراسات العليا في العراق والمجازة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي هذا العام نامل من طلبتنا الأعزاء ان يكون هذا العام عام التفوق والنجاح لهم لاكمال دراستهم العليا وبما يخدم المسيرة العلمية في المعهد. وبدوره فان عمادة المعهد وادارته واقسامه العلمية قد قامت بتوفير كافة المستلزمات العلمية والأكاديمية لنجاح العملية التعليمية من خلال تعزيز المعهد بنخبة من الكفاءات العلمية من حملة الألقاب العلمية بمرتبة أستاذ متمرس واستاذ واستاذ مساعد إضافة الى المستلزمات التعليمية الأخرى وان المعهد يسعى من خلال هذه الميزات العلمية الى مصاف تحقيق الرصانة العلمية التي تجعل من المعهد مؤسسة علمية ترتقي الى مصاف المؤسسات العلمية الكبرى سواء اكان ذلك على الصعيد الوطني والصعيد الدولي. وفي الختام ندعو للجميع بالتوفيق والنجاح الدائم

أ.د صعب ناجي عبود رئيس قسم القانون

قسم القانون

مرحلة الدبلوم

القانون الاداري

ا.د صعب ناجی عبود

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بالموظف العام
الاسبوع الثاني: حقوق الموظف العام
الاسبوع الثالث: واجبات الموظف العام
الاسبوع الرابع: التعريف بضمانات الموظف العام
الاسبوع الخامس: اجراءات التحقيق الاداري
الاسبوع السادس: العقوبات الانضباطية وفق قانون انضباط موظفي الدولة رقم
14 لسنة 1991 المعدل
الاسبوع السابع: قرار فرض العقوبة الانضباطية
الاسبوع الثامن: التظلم من قرار فرض العقوبة الانضباطية
الاسبوع التاسع: مدد الطعن بالعقوبة الانضباطية
الاسبوع العاشر: إجراءات الطعن بالعقوبة الانضباطية
الاسبوع الحادي عشر: اجراءات محكمة قضاء الموظفين
الاسبوع الثاني عشر: قرار الحكم في الدعوى
الاسبوع الثالث عشر: إجراءات الطعن تميزاً بقرار محكمة قضايا الموظفين.
الاسبوع الرابع عشر: أثر الحكم في الدعوى على قرار فرض العقوبة الانضباطية
الاسبوع الخامس عشر: الاستنتاجات والمقترحات

:دبلوم

عنوان المقرر الخاص (الرقابة القضائية على إجراءات فرض العقوبة الانضباطية على الموظف)

المصادر

- 1- د. صعب ناجي عبود، المرشد العملي في التحقيق الاداري
 - 2- د عمار عباس الحسيني، اصول التحقيق الاداري.
- 3- داحمد محمد احمد الربيعي، التحقيق الاداري في الوظيفة العامة
 - عنوان المقرر العام (القانون الاداري)

المصادر:

- 1- د.ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الاداري
- 2- د.غازي فيصل مهدي، د. عدنان عاجل عبيد، القضاء الاداري في العراق
 - 3- د. مازن ليلو راضي ، القضاء الاداري

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

ان الموظف العام احد وسائل الادارة لتأدية مهامها ونشاطها ولابد ان يكون لهذا الموظف حقوق وواجبات وبالتالي تكون هناك مخالفة لواجبات الوظيفة مما يستدعي تشكيل لجنة تحقيقية بحقه وقد تنحرف اللجنة التحقيقية عن مسارها لذلك لابد من وجود ضمانات للموظف لضمان حقوقه في اللجنة التحقيقية سواء كانت هذه الضمانات ادارية ام قضائية وبما يضمن سلامة الاجراءات القانونية وكذلك ضمان حقوق الموظف العام.

المادة الدراسية: القانون الدستوري

ا.د على سعد عمران

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي

الاسبوع الأول: الاتجاهات العامة في تنظيم الاشراف على العملية الانتخابية في الانظمة الدستورية المقارنة

الاسبوع الثاني: الاساس الدستوري لنشأة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

الاسبوع الثالث: الاساس القانوني لنشأة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

الاسبوع الرابع: التنظيم القانوني لتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً للأمر رقم92 لسنة 2003.

الاسبوع الخامس: التنظيم القانوني لتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً للقانون رقم11 لسنة 2007.

الاسبوع السادس: التنظيم القانوني لتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً للقانون رقم31 لسنة 2019.

الاسبوع السابع: اختصاص المفوضية بالإشراف على مراحل العملية الانتخابية/ المراحل السابقة.

الاسبوع الثامن: اختصاص المفوضية بالإشراف على مراحل العملية الانتخابية/ المراحل اللاحقة.

الاسبوع التاسع: الطعن بقرارات مجلس المفوضين المتعلقة بالعملية الانتخابية.

الاسبوع العاشر: الطعن بقرارات مجلس المفوضين المتعلقة بالأحزاب السياسية.

الاسبوع الحادي عشر: الطعن بقرارات مجلس المفوضين المتعلقة بموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الاسبوع الثاني عشر: اثر قرارات المحكمة الاتحادية العليا في ترشيد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الاسبوع الثالث عشر: اثر قرارات المحكمة الاتحادية العليا في ترشيد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الاسبوع الرابع عشر: حلقة نقاشية

الاسبوع الخامس عشر: مراجعة عامة

عنوان المقرر الخاص: التنظيم التشريعي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق

المصادر

- الاطار القانوني للاجراءات السابقة على انتخابات المجالس النيابية دراسة مقارنة / وائل منذر البياتي.
 - 2. ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات- دراسة مقارنة/سعد مظلوم عبدالله.
- 3 . نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي دراسة مقارنة/عز الدين محمد شفيق المحمدي.
- 4 . النظام القانوني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً لقانون رقم 31 لسنة 2019/ على خلف مزيون.

عنوان المقرر العام (النظرية العامة للقانون الدستوري).

المصادر:

- 1. مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق / د. حميد حنون خالد.
 - 2. مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق / د. علي يوسف الشكري.
- القانون الدستوري / النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق / د. عدنان عاجل عبيد.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

يُفترض بالعملية الانتخابية باعتبارها العمود الفقري للتداول السلمي للسلطة، وما يرتبط بها اولا من مقتضيات دستورية وقانونية، وثانياً من مخرجات سياسية ان يعهد امر ادارتها والاشراف عليها الى هيئة تتمتع بالاستقلالية من ناحية علاقتها بالسلطات العامة في الدولة وبالذات السلطتين التشريعية والتنفيذية، تلك الاهمية كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع مُقرراً خاصاً لطلبة المرحلة التحضيرية لدراسة الدبلوم في ادارة الانتخابات والحكم الرشيد.

الحكم الرشيد

م. د محمد علي محمد علي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: مفهوم الحكم الرشيد(النشأة والتعريف)
الاسبوع الثاني: معايير الحكم الرشيد / حكم القانون
الاسبوع الثالث: معايير الحكم الرشيد / الشفافية
الاسبوع الرابع: معايير الحكم الرشيد / المشاركة السياسية والمساواة
الاسبوع الخامس: معايير الحكم الرشيد / المساءلة ومكافحة الفساد
الاسبوع السادس: معايير الحكم الرشيد / الرؤية الاستراتيجية والتوافق بين المصالح
الاسبوع السابع: معايير الحكم الرشيد م الفعالية والكفاءة
الاسبوع الثامن: الحكم الرشيد وإصلاح نظام الحكم
الاسبوع التاسع: الحكم الرشيد وحقوق الانسان
الاسبوع العاشر: الحكم الرشيد في فكر الامام علي (ع) / قراءة في رسائل وخطب نهج البلاغة
الاسبوع الحادي عشر: الحكم الرشيد في فكر الامام علي (ع) (عهد مالك الاشتر)
الاسبوع الثاني عشر: الحكم الرشيد في فكر الامام علي (ع)
الاسبوع الثالث عشر: أثر الحكم الرشيد على التنمية البشرية في العراق ما بعد 2005
الاسبوع الرابع عشر: تحديات الحكم الرشيد.

الاسبوع الخامس عشر: مراجعة عامة

عنوان المقرر الخاص: معايير الحكم الرشيد

المصادر

- نهج البلاغة.
- 2. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022.
 - 3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
 - 4. الحكم الرشيد ، سامح فوزي.
- 5. مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، محمد فهيم درويش.
 - 6. الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة/ محمد الطريقي.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

تعتبر معايير الحكم الرشيد من ضمن التوجيهات الاصلاحية التي ظهرت في الثلث الأخير من القرن الماضي و، وركزت عليها المنظمات الدولية(الاقتصادية والاجتماعية) مايتعلق بكيفية إدارة الدولة ومدى ارتباطه بالخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين، وتهدف تلك المعايير إلى اتاحة استخدام الموارد ومواجه الفساد والخلل في استخدام السلطة، وجعلته الأمم المتحدة في برنامجها الانمائي في صلب الامور المرتبطة بالتنمية المستدامة ، وبدأت بحث الدول على اصلاح نظام الحكم بما يحقق تلك المعايير ، ولذا كان تسليط الضوء على هذا المفهوم ومدى ارتباطة بالنظام القانوني والسياسي في البلد من الامور التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار خصوصاً في العراق ما بعد 2003.

النظم الانتخابية

أ.م. د. احمد خضير عباس

اثر النظم الانتخابية في النظام السياسي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الاول: التعريف بالنظم الانتخابية والنظام السياسي.
الاسبوع الثاني: وسائل اسناد السلطة السياسية.
الاسبوع الثالث: الوسائل غير الديمقراطية لاسناد السلطة.
الاسبوع الرابع: الوسائل الديمقراطية لاسناد السلطة (الانتخاب).
الاسبوع الخامس: التكييف القانوني للانتخاب.
الاسبوع السادس: اشكال النظم الأنتخابية.
الاسبوع السابع: اطراف العلمية الانتخابية.
الاسبوع الثامن: تنظيم العلاقة بين الناخب والمرشح.
الاسبوع التاسع: اجراءات تنظيمية للعملية الانتخابية .
الاسبوع العاشر: علاقة الانظمة الانتخابية بالحياة السياسية.
الاسبوع الحادي عشر: النظام الرئاسي .
الاسبوع الثاني عشر: النظام البرلماني.
الاسبوع الثالث عشر: النظام المختلط.
الاسبوع الرابع عشر: تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي العراقي.
الاسبوع الخامس عشر: امتحان نهاية الفصل الدراسي

المصادر:

- 1. حسن مصطفى البحري، الانتخاب وسيلة لاسناد السلطة في النظم الديمقراطية(دراسة تحليلية مقارنة)، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2021.
- حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار السنهوري، العراق، 2013.
- ق. سرهنك حميد البرزنجي، الانظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.

- 4. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة،
 2002.
- عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد 2003
 النظام الانسب لعراق ديمقراطي، المكتبة القانونية، بغداد، 2020.
- 6. عصام نعمة اسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام الانتخابي، منشورات زبن الحقوقية، بيروت، 2009.
 - 7. منذر الشاوي، الاقتراع السياسي، منشورات عدالة، بغداد، 2001.
- 8. موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الانظمة السياسية الكبرى)، ترجمة: جورج سعد، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1992.
- 9. ناجي علي محمد الدلوي، الحماية الجنائية للعملية الانتخابية (دراسة مقارنة)، المركز العربي، مصر، 2015.
- 10. ئارام نجم الدين عبد الغفور، ادارة العملية الانتخابية في دول ما بعد النزاع دراسة مقارنة، منشورات زبن الحقوقية، بيروت، 2007.

الاحزاب السياسية

م.د علي عبود مهدي

عنوان المقرر الخاص: النظم السياسية

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: نشأة الأحزاب السياسية
الاسبوع الثاني: مفهوم الأحزاب السياسية والتعريف
الاسبوع الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية
الاسبوع الرابع: أنواع الأنظمة الحزبية
الاسبوع الخامس: نظام الحزب الواحد
الاسبوع السادس: سمات نظام الحزب الواحد
الاسبوع السابع: نظام الحزبين
الاسبوع الثامن: أسباب قيام نظام الحزبين في بريطانيا
الاسبوع التاسع: أسباب بقاء نظام الحزبين في بريطانيا
الاسبوع العاشر: نظام التعددية الحزبية
الاسبوع الحادي عشر: التنظيم الدستوري للأحزاب السياسية
الاسبوع الثاني عشر: التنظيم الدولي للأحزاب السياسية – تنظيم حق تأسيس
الأحزاب السياسية في الإعلان العالمي لحقوق الأنسان
الاسبوع الثالث عشر: تنظيم حق تأسيس الأحزاب السياسية في العهد الدولي
للحقوق المدنية والسياسية
الاسبوع الرابع عشر: الأحزاب السياسية في العراق منذ تأسيس الدولة
الاسبوع الخامس عشر: امتحان السعى / الشفهي

قسم القانون

مرحلة الماجستير القانون الخاص

القانون المدني

أ.المتمرس.د.عزيز كاظم جبر

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي		
الأسبوع الاول:- مقدمة عامة في معنى المسؤولية وأقسامها واركانها.		
1. تعريف المسؤولية		
2. المسؤولية العقدية والتقصيرية		
3. أركان المسؤولية (خطأ- ضرر- علاقة سببية).		
الاسبوع الثاني:- دراسة تمهيدية في السبب الأجنبي		
1. التفسير الواسع للسبب الأجنبي		
2. التفسير الضيق للسبب الاجنبي		
3. التفسير الصحيح		
4. موقف الفقه والقضاء والقانون المقارن من تفسير السبب		
الأجنبي		
الاسبوع الثالث:- الحادث الفجائي والقوة القاهرة.		
 وحدة الحادث الفجائي والقوة القاهرة 		
2. مميزات الحادث الفجاً في والقوة القاهرة		
أ. ركن استحالة الوفاء		
ب. انتفاء التوقع		
ت. عدم امكانية دفع الحادث		
ث. العلة بين انتفاء توقع الحادث وعدم إمكانية تلافيه.		
الاسبوع الرابع:- النظريات التي تميز بين القوة القاهرة والحادث الفجائي		
1. نظرية سالي		
2. نظرية بورجوان		
3. نظرية جوسران		
4. نظرية كولان		
الأسبوع الخامس:- إثبات الحادث الفجائي والقوة القاهرة		
1. في آثار القوة القاهرة		
2. دفع المسؤولية المفترضة		
3. رأي بعض الفقهاء في ذلك .		
الأسبوع السادس :- فعل المضرور		
1. الشروط الواجب توفرها في فعل المضرور		
337-11 0 - Q - 7-7 + -, g 33 to - 11		

أ. ركن انتفاء الاسناد ت. انتفاء توقع الفعل ت. انتفاء توقع الفعل ث. عدم إمكانية تلافيه 3. فيما يعتبر خطأ من التضرر ب. الإخلال بالثقة المشروعة ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 3. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية 3. مشروعية رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. 1. في القانون الروماني 2. في القانون الروماني 3. في القانون المصري 4. طريقة تصنيف المسؤولية 4. طريقة تصنيف المسؤولية 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية في الخطأ. 2. دفع المسؤولية بين المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 3. المسؤولية عن حوادث العمل في الخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل في الخموا الطائرات 5. المسؤولية عن حوادث العمل على الأسبوع العاشر :- خطأ الغير (الأجنبي). 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	
	 تطبيق الشروط العامة في السبب الأجنبي
 ت. انتفاء توقع الفعل ق. فيما يعتبر خطأ من التضرر ب. الإخلال بالثقة المشروعة ب. الإخلال بالثقة المشروعة ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة إ. أثر رضا المتضرر على المسؤولية العادية إ. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية إ. أثر رضا المتضرر وضروطه إ. في القانون الروماني إ. في القانون الروماني إ. في القانون المصري إ. في القانون المصري إ. في القانون المصري إ. في القانون المصاب إ. في القانون المصاب إ. في القانون المصاب إ. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. إ. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. إ. المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما إ. المسؤولية عن حوادث العمل إ. المسؤولية عن حوادث العمل إ. المسؤولية عن المال الخدم والتابعين إ. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الجنبي. إ. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الجنبي. إ. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي. إ. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي. 	
ث. عدم إمكانية تلافيه قيما يعتبر خطأ من التضرر ب الإخلال بالثقة المشروعة ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم تا الخطأ العمد والخطأ الجسيم تأثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة تأثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية تأثر رضا المتضرر و المسؤولية العادية تأثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. تفي القانون الروماني تفي القانون الروماني تفي القانون المصري تفي القانون الموسري تفي القانون المسؤولية تفي المسؤولية بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. توزيع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ قي الخطأ تفي العشوولية عن حوادث العمل قي الخطأ تفي العاشر: - خطأ الغير (الأجنبي). توقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي. توقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي.	ب. ركن انتفاء الاسناد
قيما يعتبر خطأ من التضرر أ. تقدير الخطأ بالمعيار الموضوعي ب. الإخلال بالثقة المشروعة ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 1. أثر رضا المتضرر على المسؤولية العادية 2. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية 3. مشروعية رضا المتضرر وشروطه 3. في القانون الروماني 1. في القانون الروماني 2. في القانون الموسري 3. في القانون المسؤولية 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع:- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 3. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 3. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 3. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الجنبي. 3. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي. 3. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي.	ت. انتفاء توقع الفعل
أ. تقدير الخطأ بالمعيار الموضوعي ب. الإخلال بالثقة المشروعة ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 1. أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 2. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية 3. مشروعية رضا المتضرر وشروطه 1. في القانون الروماني 1. في القانون المومري 2. في القانون المومري 3. في القانون الموريي 4. طريقة تصنيف المسؤولية 3. الشروطة تصنيف المسؤولية 4. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 3. التفرقلية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 6. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجنبي. 3. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	ث. عدم إمكانية تلافيه
ب. الإخلال بالثقة المشروعة ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 1. أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 2. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية 3. مشروعية رضا المتضرر وشروطه الأسبوع الثامن:- أثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. 1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون المصري 4. طريقة تصنيف المسؤولية الناسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 3. توزيع المسؤولية بن المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 3. المسؤولية عن حوادث العمل 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر :- خطأ الغير (الأجنبي). الموقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	 فيما يعتبر خطأ من التضرر
ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 1. أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 2. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية 3. مشروعية رضا المتضرر وشروطه الأسبوع الثامن:- أثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. 2. في القانون الروماني 3. في القانون المصري 4. طريقة تصنيف المسؤولية 4. طريقة تصنيف المسؤولية الناسع:- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 5. توزيع المسؤولية عن حوادث العمل 6. المسؤولية عن عامال الخدم والتابعين 6. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	أ. تقدير الخطأ بالمعيار الموضوعي
الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 1. أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة 2. أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية 3. مشروعية رضا المتضرر وشروطه الأسبوع الثامن:- أثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. 1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ و المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن حوادث العمل 6. المسؤولية عن المعال الخدم والتابعين 6. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	 ب. الإخلال بالثقة المشروعة
أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية مشروعية رضا المتضرر وشروطه الأسبوع الثامن:- أثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. 1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 5. توزيع المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	ت. الخطأ العمد والخطأ الجسيم
أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية مشروعية رضا المتضرر وشروطه 1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 5. المسؤولية عن حوادث العمل 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	الأسبوع السابع:- أثر رضا المتضرر على المسؤولية
أثر رضا المتضرر في المسؤولية العادية مشروعية رضا المتضرر وشروطه 1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 5. المسؤولية عن حوادث العمل 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	1. أثر رضا المتضرر على المسؤولية المفترضة
الأسبوع الثامن:- أثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية. 1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر:- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي.	•
1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع:- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجبني.	 مشروعية رضا المتضرر وشروطه
1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع:- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجبني.	
1. في القانون الروماني 2. في القانون المصري 3. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع:- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل الجبني.	الأسبوع الثامن:- أثر رضا المتضرر وخطئه في أحوال المسؤولية العادية.
ق. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 3. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	
ق. في القانون الفرنسي 4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 3. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	2. في القانون المصري
4. طريقة تصنيف المسؤولية الأسبوع التاسع :- أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 3. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	3. في القانون الفرنسي
الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر:- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الإجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	
الفاعل 1. التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ. 2. دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً 3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر:- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الإجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	الأسبوع التاسع: - أثر فعل المصاب وخطئه في حالات افتراض مسؤولية
 دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ المسؤولية عن حوادث العمل المسؤولية عن سقوط الطائرات المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين المسؤولية بفعل اللجنبي التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي 	
توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما في الخطأ المسؤولية عن حوادث العمل المسؤولية عن سقوط الطائرات المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر: - خطأ الغير (الأجنبي). التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	 التفرقة بين خطأ المتضرر وفعله الخالي من الخطأ.
في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر:- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	 دفع المسؤولية بخطأ المتضرر دفعاً كلياً
في الخطأ 4. المسؤولية عن حوادث العمل 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر:- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	3. توزيع المسؤولية بين المتضرر ومحدث الضرر عند اشتراكهما
 5. المسؤولية عن سقوط الطائرات 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر :- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 	في الخطأ
 6. المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين الأسبوع العاشر :- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 	4. المسؤولية عن حوادث العمل
الأسبوع العاشر :- خطأ الغير (الأجنبي). 1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. 2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.	 المسؤولية عن سقوط الطائرات
 التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي. 	 المسؤولية عن اعمال الخدم والتابعين
 موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبى. 	الأسبوع العاشر:- خطأ الغير (الأجنبي).
 موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبى. 	1. التعريف بدفع المسؤولية بفعل الاجنبي.
 موقف الفقه والقضاء من مسألة دفع المسؤولية يفعل الغير 	2. موقف القانون من دفع المسؤولية بفعل اجنبي.
<u> </u>	3. موقف الفقه والقضاء من مسألة دفع المسؤولية بفعل الغير

(الأجنبي).
4. مقارنة الشرائع بهذا الخصوص.
الأسبوع الحادي عشر:- شروط فعل الأجنبي لدفع المسؤولية.
1. شروط السبب الاجنبي العامة (ركن السببية ، انتفاء التوقع ،
انتفاء الخطأ)
2. شروط خاصة بفعل الأجنبي (أ- تحديد من يسأل عنهم
الشخص مسؤولية تقصيرية (أفعال الابناء)، ب – أفعال
التابعين والخدم علاقة التبعية ، أعمال الوظيفة).
الأسبوع الثاني عشر:- من يسأل عنهم الشخص مسؤولية عقدية
 أساس المسؤولية التعاقدية عن فعل الغير
 المسؤولية عن فعل الأوصياء والقامة
 المسؤولية عن فعل البدلاء
4. المسؤولية عن فعل المساعدين
 المسؤولية عن فعل الخلف
الأسبوع الثالث عشر:- تعيين الغير الذي تدفع المسؤولية بخطئه
 أثر فعل الأجنبي في المسؤولية العادية
 التزام الفاعل والأجنبي بكامل التعويض
 نوع الالتزام في (القانون المصري – القانون الفرنسي – القانون
العراقي).
4. حق الرجوع
الأسبوع الرابع عشر:- أثر فعل الأجنبي وخطئه في المسؤولية المفترضة.
1. رأي الفقه والقضاء
2. الاستناد الى نص المادتين (1147 و 1148) من القانون المدني
الفرنسي.
 أثر فعل الأجنبى في المسؤولية المركبة.
الأسبوع الخامس عشر:- مراجعة عامة للمواضيع السابقة وتحديد النتائج
المشتقة من الد

عنوان المقرر الخاص (دفع المسؤولية المدنية بالسبب الأجنبي)

المصادر

1. د. سليمان مرقص ، نظرية دفع المسؤولية ، مطبعة الإعتماد ،بدون سنة طبع.

- 2. د.عبدالرزاق السنهوري ، الوسيط ،نظرية العقد،دار النهضة العربية، القاهرة،1981.
- 3. د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط، مصادر الالتزام، دار احياء التراث العربي ، يبروت ، لبنان ، بدون سنة طبع.
 - 4. د. عبد المنعم فرج الصدة، نظرية العقد، دار النهضة العربية، بيروت ، 1971.
- 5. د. عبد السلام ذهني بك، الالتزامات ، النظرية العامة ، مطبعة مصر ،بدون سنة طبع .
- 6. د.محمود جمال الدین زکی،مشکلات المسؤولیة المدنیة،ج1، مطبعة جامعة القاهرة ،1978.
 - 7. د.عبد المجيد الحكيم ،مصادر الالتزام ،المكتبة القانونية،بغداد،1977.
 - 8. أنور سلطان،مصادر الالتزام.ط1،عمان،1987.
 - 9. د.غني حسون طه، مصادر الالتزام، مطبعة المعارف بغداد،1971.عنوان المقرر العام (القانون المدنى)
 - 1. مصادر الالتزام أحكام الالتزام (د. عبد المجيد الحكيم بغداد 1977) اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

تعد المسؤولية المدنية عموماً ، عقدية كانت أم تقصيرية انعكاساً صادقاً لقيم المجتمع، وترجمة واضحة لنوع الفلسفة التي يؤمن بها. ويعتبر تطور قواعدها مقياساً لنضج الوعي الاجتماعي والقانوني فيه. وإذا كانت الدراسات الفقهية قد أشبعت بعض موضوعاتها بحثاً، فإن بعضها لا يزال بحاجة الى مزيد من البحث والتحليل. ومن ذلك وسائل دفعها، وكيفية التخلص من اثارها بادعاء السبب الاجنبي. من قوه قاهرة أو حادث فجائي أو فعل الغير أو حتى فعل المضرور نفسه ، ولذا حاولنا في هذه الدراسة أن نركز على هذه المواضيع . لنبين موقف الفقه والقضاء منها بعد أن نقف على كيفية معالجتها من قبل بعض المشرعين وبالاخص العراقي والمصرى والفرنسي.

متوكلين في ذلك على الله سائلين توفيقه أنه نعم المولى ونعم النصير .

القانون التجاري

أ.المتمرس.د.ابراهيم اسماعيل الربيعي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي الاسبوع الأول: ماهيه رقابه البنك المركزي على المصارف (التعريف –
الاسبوع الأول: ماهيه رقابه البنك المركزي على المصارف (التعريف –
الإهداف)
الاسبوع الثاني: وظائف البنك المركزي (اصدار النقد – بنك الحكومه – بنك
المصارف)
الاسبوع الثالث: التعريف بالرقابه (اهداف الرقابه – اساس الرقابه المصرفيه) الاسبوع الرابع: علاقه الرقابه ببعض المفاهيم (التخطيط – التنظيم – التنظيم
الاسبوع الرابع: علاقه الرقابه ببعض المفاهيم (التخطيط – التنظيم –
التوجيه)
الاسبوع الخامس: تاسيس المصارف (تعريف المصارف – انواع المصارف –
اهميه المصارف)
الاسبوع السادس: الرقابه السابقه على تاسيس المصارف (تعريف الرقابه
السابقه – اهميه الرقابه السابقه- الجهه المختصه بالرقابه)
الاسبوع السابع: تاسيس المصارف (مستلزمات التاسيس – اجراءات التاسيس
– اصدار اجازه التاسيس)
الاسبوع الثامن: تاسيس فروع المصارف (مستلزمات التاسيس – اجراءات
التاسيس – اصدار اجازه التاسيس)
الاسبوع التاسع: انواع الرقابه (الجوانب الماليه للرقابه المكتبيه – مقدار كفابه
راس مال – التقارير الماليه و المحاسبيه – الرقابه الداخليه)
الاسبوع العاشر: الرقابه على الائتمان المصرفي (تعريف الائتمان – الرقابه
الكميه – الرقابه النوعيه)
الاسبوع الحادي عشر: الرقابه الميدانيه (الجوانب الاداريه للرقابه الميدانيه)
الاسبوع الثاني عشر: - مفوضو التفتيش و النتائج المترتبه عليه
الاسبوع الثالث عشر: الجزاءات المترتبه على المخالفات (العقوبات الاداريه)
الاسبوع الرابع عشر: فرض الوصايه على المصارف
الاسبوع الخامس عشر: الغاء رخصه المصرف

عنوان المقرر الخاص (رقابه البنك المركزي على المصارف)

<u>المصادر</u>

1- د.خليل محمود الشماع ، اداره المصارف ، مطبعه الزهراء بغداد 1975

- 2- د.خالد امين ، العمليات المصرفيه ، الطرق المحاسبيه الحديثه ، دار رائد للنشر 2009
 - 3- د.رجب عبد الحكيم ، احكام قانون البنك المركزي . 2008
 - 4- د. عبدالحميد الشواربي ، عمليات البنوك في ضوء الفقه ، منشاه المعارف 2000
- 5- د.غازي عبد الحميد ، المصارف و المؤسسات الماليه المتخصصه ، دار وائل للنشر 2014
 - 6- د.فادي محمد ، المصارف الاسلاميه ، 2007
 - 7- د. مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى و المصرفي ، الاسكندريه
 - 8- د.ملاك وسام ، النقود و السياسات النقديه، بيروت 2000
- 9- د.وحده رايس ، البنك المركزي في اعاده تحديد السيوله في البنوك الاسلاميه ، القاهره 2009
 - 10- د.خالد امين ، التدقيق و الرقابه في البنوك ، عمان 1998
 - 11- د.احمد محمود ، البنوك التجاريه من الناحبه العمليه ، القاهره 2000
 - 12- د. اشرف ابراهيم ، اقتصاديات النقود و البنوك ، 2009

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

وجدت الرقابه لتكوين نظام مصر في قادر على مواجهه الازمات الاقتصاديه و الماليه و مواجهه المخاطر المصرفيه اثر المشاكل التى يتعرض لها الاقتصاد الوطنى و العالمى على حد سواء و الى جانب ذلك حمايه المصارف من بعض العمليات و التصرفات التى تؤدي الى الاضرار به و في سبيل ذلك يتبع البنك المركزي عده ادوات رقابيه تتسم بالشموليه و الاستمرار لتغطى كافه المراحل التى يمر بها المصرف من لحظه ابداء الرغبه في تكوينه مرورا بالاجراءات اللازمه لذلك حتى انتهاء عمل المصرف او التصفيه و ذلك لضمان ايجاد مؤسسات اقتصاديه تستطيع الاستمرار في ايداء العمل المصر في على اتم وجه و بعد اكتساب المصر في الشخصيه المعنويه تبدء مرحله جديده للرقابه بعد منح الاجازه بعد اكتساب المصر في يتمكن من خلالها البنك المركزي اتخاذ كافه الاجراءات و الوسائل للعمل المصر في يتمكن من خلالها البنك المركزي يتعرض للمقائل ماليه او اداريه و في حاله مخالفه المصرف للتعليمات و اجراءات البنك المركزي يتعرض للعقوبات الاداريه و الجزائية تصل الى حد تصفيته .

قانون الاحوال الشخصية

ا.م.د وسن قاسم

عنوان المقرر الخاص: أحكام عقد الزواج

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بعقد الزواج وشرائطه
الاسبوع الثاني: بيان ماهية اللزوم في العقد
الاسبوع الثالث: مفهوم الخيار { تعريف الخيار، شروط ثبوت الخيار ، طبيعة الخيار }
عبيعه الحير) الذي الخيارات القريص ان يتضمنها عقد النواح
م خیار محلی عقد النواح • خیار محلی عقد النواح
طبيعة الحيار } الاسبوع الرابع: الخيارات التي يصح ان يتضمنها عقد الزواج • خيار مجلس عقد الزواج الاسبوع الخامس: خيار البلوغ
الاسبوع السادس: خيار الافاقة
الاسبوع السابع: خيار فوات الشرط المشروع
الاسبوع الثامن: خيار فوات الكفاءة
الاسبوع التاسع: خيار فوات مهر المثل
الاسبوع العاشر: خيار العيب
الاسبوع الحادي عشر: خيار التغرير
الاسبوع الثاني عشر: الخيارات التي لا يصح ان تلحق بعقد الزواج
• شرط الخيار
الاسبوع الثالث عشر: خيار الرؤية
الاسبوع الرابع عشر: خلاصة الخيارات في عقد الزواج
الاسبوع الخامس عشر: الاحكام المشتركة

القانون الدولى الخاص

ا.م.د صالح مهدي كحيط

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الأسبوع الأول: معنى العدالة المادية من وجهة نظر الفلسفة
الأسبوع الثاني: معنى العدالة المادية من وجهة نظر قانونية
الأسبوع الثالث: الاعتبارات القانونية التي تقوم عليها العدالة
الأسبوع الرابع: الاعتبارات الطبيعية التي تستند اليها العدالة
الأسبوع الخامس: آليات أعمال نظرية العدالة المادية
الأسبوع السادس: أنواع الصياغة التشريعية وعلاقتها بالعدالة المادية
الأسبوع السابع: أثر العدالة المادية في أطار الالتزامات التعاقدية
الأسبوع الثامن: أثر العدالة المادية في نطاق المسؤولية التقصيرية
والأموال المعنوية
الأسبوع التاسع: تطبيقات العدالة في إطار الضوابط الشخصية الأسبوع العاشر: أثر العدالة المادية في أداء قواعد الأسناد ذات الضوابط
الأسبوع العاشر: أثر العدالة المادية في أداء قواعد الأسناد ذات الضوابط
ا الموضوعية
الأسبوع الحادي عشر: أثر العدالة المادية في أداء قواعد الأسناد ذات
الضوابط الموضوعية
الأسبوع الثاني عشر: أثر العدالة المادية في نطاق ضابط الإرادة
الأسبوع الثالث عشر: أثر النظرية في أطار ضابط محل وقوع الفعل
الأسبوع الرابع عشر: أثر النظرية في نطاق الأموال المعنوية
الأسبوع الخامس عشر: دور القضاء في تحقيق العدالة المادية
transport to the transp

عنوان المقرر الخاص: أبحاث معمقة في القانون الدولي الخاص "علاقة قواعد العدالة بقواعد الاسناد دراسة تحليلية مقارنة"

المصادر

- 1. د أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول في التنازع الدولي للقوانين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 2. د. اسماعيل نامق، العدالة بين الفلسفة والقانون، الفراهيدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014.

- 3. د. أشرف محمد وفا، استبعاد تطبيق قاعدة التنازع بواسطة أتفاق الأطراف (نظام الاتفاق الإجرائي)، دار النهضة العربية، ط الأولى، دون سنة طبع.
- 4. جون رولز، العدالة كأنصاف أعادة صياغة، ترجمة د. حيدر حاج أسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2009 .
- 5. د محمد الروبي، تنازع القوانين في مجال الالتزامات غير التعاقدية دراسة تأصيليه تحليليه مقارنه وفقا لمشروع التنظيم الأوروبي (روما 2) بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات غير التعاقدية. وعلم تنازع القوانين والاتفاقيات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط الثانية نسخة مصورة من طبعة 2005 سنة 2013.

المقرر العام: القانون الدولي الخاص

المصادر

- 1. د. عباس زيون العبودي، القانون الدولي الخاص، الجنسية، الموطن، مركز الأجانب.
 - 2. د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي، القانون الدولي الخاص، دار السنهوري.

الإنجليزي ا.د نظام طالب

عنوان المقرر الخاص:Reasons for choosing commercial arbitration

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي		
Introduction		
Definition		
Solving International		
Advantages		
Advantages review		
Greater technical knowledge of		
Greater flexibility throughout		
Faster and cheaper		
Final decisions		
Neutral procedure	الاسبوع العاشر	
Ease of enforcement	الاسبوع الحادي عسر	
Other advantages	الاسبوع الثاني عشر	
Disadvantages	الاسبوع الثالث عشر	
Evaluation	الاسبوع الرابع	
Conclusion	الاسبوع الرابع الاسبوع الخامس عشر	

قسم القانون

مرحلة الماجستير القانون العام

القانون الاداري

ا.د سحر جبار يعقوب

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : التعريف بالعقد الاداري الدولي
الاسبوع الثاني: تعريفه وعناصره
الاسبوع الثالث: ذاتية العقد الاداري الدولي
الاسبوع الرابع: الطبيعة القانونية
الاسبوع الخامس: معايير تميزه
الاسبوع السادس: اشكال العقود الادارية الدولية
الاسبوع السابع: : ابرام العقود الادارية الدولية
الاسبوع الثامن: حقوق المتعاقد مع الادارة
الاسبوع التاسع: حقوق الادارة اتجاه المتعاقد
الاسبوع العاشر: اثر التحكيم في فض المنازعات
الاسبوع الحادي عشر: تعريف التحكيم
الاسبوع الثاني عشر: أهمية التحكيم
الاسبوع الثالث عشر: أثر التحكيم
الاسبوع الرابع عشر: مراجعة
الاسبوع الخامس عشر: امتحان تحريري

عنوان المقرر الخاص (العقد الاداري الدولي)

المصادر

- 1. 1د. هاني محمود حمزة، النظام القانوني الواجب الاعمال على العقود الادارية الدولية امام لمحكم الدولي، الحلبي ،ط1، 2008.
- 2. د. عبد العزيز عبد المنعم خليفه: التحكيم في العقود الادارية الداخلية والخارجية، ط1، 2008
- 3. د. حفيظة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والاشخاص الاجنبية، ط1، دار النهضة العربية، 1996
 - 4. د محمود خلف الجبوري، العقود الادارية
 - 5. د. سليمان الطماوي، الاسس العامة للعقود الادارية، دار الفكر العربي عنوان المقرر العام (القانون الاداري)

المصادر:

- 1. د. سليمان الطماوي مبادئ القانون الادارى
- 2. د. عبد الغني بسيوني: القانون الاداري، 1996
- 3. د. على محمد بدير واخرون: مبادئ واحكام القانون الاداري
 - 4. د. مازن ليلو راضي، الوسيط في القانون الاداري 2013

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أهمية الموضوع: نظرا للانفتاح الاقتصادي الواسع والسريع في كافة المجالات الاقتصادية في العراق استدعى ضرورة تسليط الضوء على العقود الادارية الدولية.

القانون الدستوري

ا.د علي سعد عمران ا.م.د نجلاء مهدي محسن

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
الاسبوع الأول: مفاهيم أولية (الدستور، النظام الدستوري، القانون	
الدستوري)	
الاسبوع الثاني: انواع الدساتير	
الاسبوع الثالث: مبدأ السمو الشكلي ونتائجه	
الاسبوع الرابع: مبدا السمو الموضوعي ونتائجه	
الاسبوع الخامس: الضمانات الدستورية لمبدأ سمو الدستور (النص المباشر	
وغير المباشر على سمو الدستور)	
الاسبوع السادس: الضمانات السياسية في ميدان رقابة السلطة التنفيذية	
على السلطة التشريعية	
الاسبوع السابع: الضمانات السياسية في ميدان رقابة السلطة التشريعية على	
السلطة التنفيذية	
الاسبوع الثامن: الضمانات السياسية غير الرسمية (رأي عام + أحزاب +	
منظمات مجتمع مدني)	
الاسبوع التاسع: الضمانات القضائية(رقابة القضاء الدستوري)	
الاسبوع العاشر: الضمانات القضائية(رقابة القضاء الاداري)	
الاسبوع الحادي عشر: ضمانة رقابة الهيئات المستقلة (هيئات النزاهة	
ومفوضية حقوق الانسان انموذجاً)	
الاسبوع الثاني عشر: المعوقات السياسية لتفعيل مبدأ السمو الدستور	
الاسبوع الثالث عشر: المعوقات القانونية لتفعيل مبدأ السمو الدستور	
الاسبوع الرابع عشر: حلقة نقاشية	
الاسبوع الخامس عشر: اختبار ومراجعة عامة.	

عنوان المقرر الخاص (ضمانات مبدأ سمو الدستور)

<u>المصادر</u>

- 1. د. رمزي طه الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري.
 - 2. د.فائز عزيز اسعد، مبدأ علو الدستور.

- 3. د.منذر الشاوي ، فلسفة القانون.
- 4. د. احسان حميد المفرجي و د. كطران زغير نعمة و د. رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق.

عنوان المقرر العام (مبادئ القانون الدستوري/ نظرية الدولة والدساتير العراقية للاعوام 1921، 1958 ، 1950)

المصادر:

- 1. د. منذر الشاوى ، فلسفة الدولة.
- 2. د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السيلسي في العراق.
- 3. د. عدنان عاجل عبيد ، القانون الدستوري / النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق

القانون الجنائي ا م د علي عادل اسماعيل / تقويمي مع جامعة النهرين

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
الاسبوع الأول: مفاهيم أولية (القانون الجنائي ،قانون العقوبات العام ،قانون	
العقوبات الخاص ،الجريمة ،العقوبة)	
الاسبوع الثاني: مفهوم المسؤولية الجزائية وعناصرها	
الاسبوع الثالث: تعريف الشخصية المعنوية وعناصرها	
الاسبوع الرابع: اساس المسؤولية الجزائية في القانون الجزائي	
الاسبوع الخامس: الاتجاه المعارض لإسناد المسؤولية الجزائية للشخصية	
المعنوية	
الاسبوع السادس: الاتجاه المؤيد لإسناد المسؤولية الجزائية للشخص	
المعنوي	
الاسبوع السابع: موقف التشريعات المقارنة من اسناد المسؤولية للشخصية	
المعنوية	
الاسبوع الثامن: موقف التشريع الجزائي العراقي من اسناد المسؤولية الجزائية	
للشخصية المعنوية	
الاسبوع التاسع: وجود الشخصية المعنوية كشرط مفترض لتحقق	
المسؤولية الجزائية	
المسوولية الجرائية الاسبوع العاشر: نطاق المسؤولية الجزائية بين نظريتي العموم والتخصيص الاسبوع الحادي عشر: ارتكاب الجريمة باسم الشخصية المعنوية او	
الاسبوع الحادي عشر: ارتكاب الجريمة باسم الشخصية المعنوية او	
لحسابها كشرط للمسائلة القانونية	
الاسبوع الثاني عشر: شرط الانتساب للشخصية المعنوية واستخدام ادواتها	
في ارتكاب الجريمة	
الاسبوع الثالث عشر: خصوصية العقوبة للشخصية المعنوية كاثر لتحقق	
مسؤوليتها الجزائية	
الاسبوع الرابع عشر: المسؤولية الجزائية للمصارف الاهلية	
الاسبوع الخامس عشر: المسؤولية الجزائية للشخصية المعنوية عن الجريمة	
الاقتصادية	

عنوان المقرر الخاص (المسؤولية الجزائية للشخصية المعنوية (دراسة مقارنة) المصادر

- 1.د محمد جمال عيسى /تطور مفهوم المسؤولية الجزائية /دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ،القاهرة 2019
- 2 ..حسام عبد المجيد يوسف ،المسؤولية الجنائية للاشخاص المعنوية (دراسة مقارنة)،دار الفكر الجامعي /القاهرة ،2019
- 3 د احمد محمد قائد مقبل ،المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي –دراسة مقارنة ،المصرية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2019
- 4. ابراهيم على صالح ،المسؤولية الجنائية للاشخاص المعنوية ،دار العارف للطباعة ،القاهرة ،1980
- 5 سهيلة حملاوي ،المسؤولية الجزائية للاشخاص المعنوية في القانون الجزائري مذكرة
 ماجستير ،جامعة خيضر بسكرة ،الجزائر ،2014
- عنوان المقرر العام (قانون العقوبات بالقسم العام ،قانون العقوبات بالقسم الخاص)

المصادر:

1-لمبادئ العامة في قانون العقوبات.. الدكتور علي حسين الخلف و الدكتور سلطان عبد القادر الشاوى

2-..شرح قانون العقوبات /القسم الخاص للدكتور ماهر عبد شويش الدرة

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

ان الانتشار المتزايد والواسع للأشخاص المعنوية أدى إلى اتساع دائرة الجرائم المرتكبة من طرفهم وتنوعت - . الحاجة الماسة للمجتمع لتلك الأشخاص المعنوية كالشركات و المصانع والمؤسسات قد تؤدي بهذه الأخيرة إلى ارتكاب أفعال تكون على حساب مصلحة الافراد والمجتمع ان الأشخاص المعنوية كنظام قانوني مثلما حقق وجودة فوائد للمجتمع لا تعد ولا تحصى وتحقق الكثير من الرفاهية والاستقرار والأمن وكذلك التطور، إلا أنها قد تكون مصدر ضرر يهدد الأمن والجماعة - .إن الخوض في هذا الموضوع ليس بالأمر الهين كون أن هذا الموضوع يعد من المشكلات القانونية التي تشعبت فيها الآراء واختلفت فيها ولذلك فهو موضوع جدير بالدراسة والبحث وعلى ذلك سيكون مدار البحث في هذا الكورس الدراسي.

القانون الدولي العام

ا.م.د خالد غالب مطر

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: ماهية البيئة ونظرة تاريخية حول الاهتمام بالبيئة
الاسبوع الثاني: الاسباب الموجبة للتعاون الدولي لحماية البيئة
الاسبوع الثالث: مضمون القانون الدولي للبيئة
الاسبوع الرابع: التطور التاريخي للاهتمام بالقانون الدولي للبيئة
الاسبوع الخامس: دور المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية في حماية
البيئة
الاسبوع السادس: التزام الدول بعدم احداث اضرار بالبيئة الوطنية
لدولة أُخرى
الاسبوع السابع: المسؤولية عن الاضرار بالبيئة
الاسبوع الثامن: ماهية واسباب التلوث
الاسبوع التاسع: انواع التلوث البيئي
الاسبوع العاشر: العوامل المؤثرة في مكافحة التلوث
الاسبوع الحادي عشر: حماية البيئة في ضوء الشريعة الاسلامية
الاسبوع الثاني عشر: حماية البيئة اثناء النزاعات المسلحة في ضوء
الشريعة الاسلامية
الاسبوع الثالث عشر: آثار التلوث البيئي على الانسان والبيئة المحيطة
الاسبوع الرابع عشر: مراجعة وتقيم البحوث
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة وتقيم البحوث

عنوان المقرر الخاص (القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث)

المصادر

- 1 . الدكتور معمر رتيب ، القانون الدولي للبيئة ، دار النهضة العربية ، 2017 .
- الدكتور ماجد راغب الحلو ، قانون البيئة في ضوء الشريعة ، المطبوعات الجامعية، 1997.
- محمود السيد حسن، ضوابط الحماية الدولية الطبيعية ، دار النهضة العربية 2004،

عنوان المقرر العام (القانون الدولي العام)

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعد موضوع البيئة من المواضيع المهمة لاسيما مع ارتفاع نسبة النزاعات المسلحة داخل البلدان بالإضافة الى عدم الالتزام الدولي بموضوع الطاقة والتجارب العلمية التي أثرت بشكل سلبى على البيئة بالإضافة الى حجم التلوث البيئي جراء النفايات الصناعية والخطرة.

الإنجليزي

ا.د احمد عبيس نعمه

عنوان المقرر الخاص: Study of the legislative authority in accordance with the current Iraqi constitution

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي		
Principle of Rule of Law and Iraqi		
Constitution	الاسبوع الاول	
Legislative Priorities	الاسبوع الثاني	
Legislative Priorities in terms of Judicial	الاسبوع الثالث	
Compromises and Iraqi Judiciary	الاسبوع الرابع	
Iraqi Constitution and the Legislative		
Authority	الاسبوع الخامس	
Legislative Authority of Iraq	الاسبوع السادس	
Background of Legislative Authority	الاسبوع السابع	
Legislative Authority According to the	الاسبوع الثامن	
Parliamentary sessions	الإسبوع التاسع	

challenge decisions of the Council of Representatives	الاسبوع العاشر
Elections and duration of legislative circle	الاسبوع الحادي عسر
Competence of Council of Representatives	الاسبوع الثاني عشر
Dissolving the Council of Representatives	الاسبوع الثالث عشر
Parliamentary Challenges and Obstacles	الاسبوع الرابع
The Challenges before deputies in performing their tasks	الاسبوع الخامس عشر

<u>Title of Private Curriculum</u>: Study of the legislative authority in accordance with the current Iraqi constitution

المقرر الخاص: دراسة في السلطة التشريعية وفقا لدستور العراق النافذ

Title of Public Curriculum

Prof. Dr. Ahmed Aubais ALfatlawi ,Introduction to the Study of the Iraqi Legislative and Judiciary Authorities, Zain legal Publications, Beirut, Lebanon, first edition, 2016.

المقرر العام: أ.د احمد عبيس الفتلاوي: كتاب المدخل لدراسة السلطتان التشريعية والقضائية العراقية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الطبعة الاولى، 2016.

Reasons for choosing the Curriculum and its importance:

One of the most important reasons for choosing the Public and Private Curriculum is that many graduate students are not familiar with or are able to speak the English language in legal issues related to the Iraqi matters, and for this it was necessary, for example, to study the subject of the legislative authority in Iraq in accordance with the constitution.

This is especially important for the stage of writing or preparing master's theses in public law, The student's understanding of the legislative authority in the English language will enable them to develop the capabilities of research and study in foreign references, which increases the opportunity to consolidate their studies as well as speak English in international scientific forums.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:

من اهم الأسباب التي دعت لاختيار المقرر العام والخاص ، هو في ان الكثير من طلبة الدراسات العليا غير مطلعين او قادرين على التحدث باللغة الانكليزية ، في مواضيع قانونية تخص الشأن العراقي، ولهذا فكان من الضروري على سبيل المثال ان تدرس مادة السلطة التشريعية في العراق وفقا للدستور النافذ ، وهذا أمر مهم خصوصا لمرحلة كتابة او اعداد رسائل الماجستير في القانون العام،

ان فهم الطالب للسلطة التشريعية باللغة الانكليزية سيمكنهم في تطوير قابلية البحث والدراسة في المراجع الاجنبية ما يزيد الفرصة في ترصين دراساتهم فضلا عن تطوير مهاراتهم في التحدث باللغة الانكليزية ضمن المحافل العلمية الدولية.

قسم القانون

مرحلة الدكتوراه القانون الخاص

القانون التجاري

أ.المتمرس.د.ابراهيم اسماعيل الربيعي

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول:المفهوم القانوني للاستحواذ (التعريف، الاهميه)
الاسبوع الثاني: الطبيعيه القانونيه للاستحواذ على الشركات التجاريه
الاسبوع الثالث: انواع الاستحواذ (من حيث جنسيته المستحوذ)
الاسبوع الرابع: انواع الاستحواذ من حيث حجيته
الاسبوع الخامس: انواع الاستحواذ من حيث رضي مجلس الاداره
الاسبوع السادس: اجراءات الاستحواذ على الشركات المدرجه في سوق
الاوراق الماليه
الاسبوع السابع: اجراءات الاستحواذ على الشركات التجاريه غير المدرجه
في سوق الاوراق الماليه
الاسبوع الثامن: المفاعيل الناتجه عن العمليات الاستحواذ (الاطار العام
للمفاعيل الناتجه عن عمليات الاستحواذ)
الاسبوع التاسع: مفاعيل الاستحواذ الخاصه
الاسبوع العاشر: الوسائل الوديه للوقايه من الاستحواذ
الاسبوع الحادي عشر: الوسائل الدفاعيه من الوقايه من الاستحواذ
الاسبوع الثاني عشر: مسؤوليه المستحوذ القانونيه (اسباب المسؤوليه)
الاسبوع الثالث عشر: الاثار المترتبه نتيجه مساهمه المستحوذ في اداره
الشركه
الاسبوع الرابع عشر: اسباب تحقق المسؤوليه التقصيريه للمستحوذ
الاسبوع الخامس عشر: اثار مسؤوليه المستحوذ التقصيريه

عنوان المقرر الخاص (الاستحواذ على الشركات التجاريه)

المصادر

- 1- د.ابو زيد رضوان ، الشركات التجاريه في القانون المصري ، دار الفكر العربي 1989
 - 2- د.المعتصم بالله الغرباني ،حوكمه الشركات المساهمه ،الاسكندريه 2008
 - 3- د.حسن محمد ، النظام القانوني للشركات متعدد الجنسيه ، القاهره ، 2006

- 4- د.سامي سلامه نعمان ، شركات دوليه النشاط و اثرها على المنافسه و العمال و التصدير في الدول الناميه ، 2008
- 5- د.سامي محمد الخرابشه ، التنظيم القانوني للاعاده هيكله الشركات المساهمه ، عمان 2008
 - 6- د.طارق شوقي مؤمن ، الاستحواذ على الاستحواذ ، القاهره ، 2009
 - 7- د.فائز اسماعيل ،اندماج الشركات المساهمه ، عمان ، 2010
- 8- د.معن عبدالرحمن ،النظام القانوني لتخفيض راس مال شركات الاموال الخاصه ،
 عمان ،2000
 - 9- د.منير ابراهيم ، الفكر الحديث في هيكله تمويل الشركات ، الاسكندريه ، 2008
 - 10- د.عبدالباسط كريم ،تداول الاوراق الماليه 2009

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعتبر الاستحواذ من الطرق المهمه للوصول الى قوه ابتكاريه تمكنه من تحقيق الارباح و من ثم السيطره على السوق المحليه و الدوليه و لذلك فقد اهتمت التشريعات بتنظيم اجراءات الاستحواذ و اخضاعها الى رقابه اجهزه متخصصه تمارس الدور الرقابي عليها و بهدف عدم فسح المجال للغش و التحايل و المحافظه على ثقه المتعاملين و سلالمه العمليات التي تتم في سوق الاوراق الماليه ، ان الاستحواذ قد يترتب عليه العديد من الاثار السلبيه التي تضر بالمصلحه العامه للدوله و المصلحه الخاصه للمساهمين و الشركه المستحوذ عليها كما يمكن ان ينتج عن الاستحواذ ارتكاب المستحوذ اخطاء او غش في استخدام السلطه الاداريه يترتب عليه ضرر او قيامه في اعمال غير مشروعه تنطبق عليها قواعد المسؤوليه التقصيريه .

القانون المدني

أ.المتمرس.د.عزيز كاظم جبر

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الاول :- التعريف بموضوع البحث وتقسيمه
الاسبوع الثاني :- التعريف بالمسؤولية وانواعها
1. المسؤولية بصوره عامة
2. المسؤولية المدنية والادبية
 المسؤولية القانونية (المدنية – الجنائية)
4. المسؤولية المدنية (العقدية والتقصيرية
الاسبوع الثالث :-
1. ازدواج المسؤولية ووحدتها
2. الفرق بين المسؤولية العقدية والتقصيرية
3. نظرية وحدة المسؤولية
الاسبوع الرابع:- موقف القانون المقارن من المسؤولية عن فعل الغير
1. القانون المدنى الفرنسي
2. القانون المدنى المصري
3. القانون المدنى العراقي
الاسبوع الخامس :- خصائص وطبيعة المسؤولية عن فعل الغير
 الصفة الاستثنائية للمسؤولية
2. الصفة التبعية للمسؤولية
الاسبوع السادس :- أساس مسؤولية الراعي عمن تحت رعايته (او رقابته)
1. الخطأ المفترض
1. الاخلال بواجب الرعاية
2. السببية المفترضة
-45) 444 - 444 - 444
الاسبوع السابع:-
الرسبوع السبع. مسؤولية الآباء المفترضة عن افعال ابنائهم الصغار
1. شروط المسؤولية
2. وجود الابن في رعاية والده (شرط المساكنة والقصر)
الاسبوع الثامن: - صدور عمل غير مشروع ممن هو تحت الرعاية.
1. أن يكون العمل غير مشروع

2. ان يلحق ضرراً بالغير
 أن يصدر العمل غير المشروع اثناء قيام واجب الرعاية
الاسبوع التاسع و الاسبوع العاشر:- إذا كان متولي الرقابة غير الأب
 مسؤولية الأم المفترضة وموقف القانون المقارن منها.
2. مسؤولية المعلمين وأرباب الحرف
 مسؤولية الجد والوصى والزوج
الاسبوع الحادي عشر:-
 مسؤولية متولي الرقابة على ذوي العاهات الجسمية والعقلية.
 سلطة المحكمة التقديرية في استنباط واجب الرقابة .
الاسبوع الثاني عشر:- دفع مسؤولية متولي الرقابة
1. نفي الخطأ
2. استحالة إثبات أداء واجب الرقابة
الأسبوع الثالث عشر :-
1. نفي العلاقة السببية
2. توزيع المسؤولية بين بين متولي الرقابة والمتضرر
الأسبوع الرابع عشر:- رجوع متولى الرقابة على من هو تحت رقابته.
الأسبوع الخامس عشر:- دراسة أهم النتائج المتحصلة من الدراسة – مع
مراجعة عامة لأهم ما ورد فيها.

عنوان المقرر الخاص (مسؤولية الراعى المفترضة عمن هم تحت رعايته – دراسة مقارنة)

المصادر

- 10.1 د. سليمان مرقس ، الوافي ، الجزء2، في الفعل الضار المسؤولية المدنية ، 1989.
- 11. د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط ، الجزء1، مصادر الالتزام ، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان، بدون سنة طبع .
- 12. د. عبد السلام ذهني بك ، الالتزامات،النظرية العامة،مطبعة مصر،بدون سنة طبع.
 - 13. د. عبد المجيد الحكيم ، مصادر الالتزام ، المكتبة القانونية، بغداد،1977.
 - 14. د. أنور سلطان، مصادر الالتزام ، ط2،مطبعة عمان ، 1987.

- 15. د.غنى حسون طه،مصادر الالتزام،مطبعةالمصارف،بغداد،1971.
- 16. د. سمير عبد السيد تناغو ، مصادر الالتزام، جامعة الاسكندرية، 1999-2000.
- 17. د. محمد وحيد الدين،النظرية العامة اللالتزام ،ج1، مصادر الالتزام،ط7،دمشق،1993.
- 18. د.بلحاج العربي،النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري،ج2،الواقعة القانونية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995.
- 19. د. امجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزام ، مصادر الالتزام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن،2001- د.منير ابراهيم ، الفكر الحديث في هيكله تمويل الشركات ، الاسكندريه ، 2008

عنوان المقرر العام (القانون المدني)

- 2. مصادر الالتزام أحكام الالتزام (د. عبد المجيد الحكيم بغداد 1977)
 - 3. الحقوق العينية الأصلية (د. درع حماد بيروت 2018)

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

الأصل ان الانسان لا يسأل إلا عن افعاله الشخصية، فهو ملزم قانوناً بتعويض من يتضرر بفعله، أما أن يسال عن افعال غيره، ويلزم بتعويض ما ينشأ عنها من أضرار فذلك استثناء يجب الوقوف عنده وتأشير حدوده وبيان اساسه وتوضيح شروطه ودراسة احكامه والتعرف على موقف الفقه والقضاء من مختلف مسائله وكيفيه معالجتها تشريعيا، لذلك اخترناه موضوعاً للمقرر الخاص لمرحلة الدكتوراه.

متوكلين في ذلك على الله سائلين توفيقه أنه نعم المولى ونعم النصير.

قانون الاحوال الشخصية

ا.د میري کاظم عبید

عنوان المقرر الخاص: فقه المواريث والفرائض

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: المدخل إلى فقه المواريث والفرائض
الاسبوع الثاني: نظرة في فقه المواريث في القرآن والسنة
الاسبوع الثالث: موجبات الارث
الاسبوع الرابع: أسباب الإرث
الاسبوع الخامس: أقسام الورثة وطبقاتهم
الاسبوع السادس: طبقات الورث بالتفصيل
الاسبوع السابع: الفرض وأنواعه
الاسبوع الثامن: تفصيل أصحاب السهام
الاسبوع التاسع: موانع الارث / الكفر ، القتل
الاسبوع العاشر: موجبات وأسباب الإرث في قانون الأحوال الشخصية العراقي الاسبوع الحادي عشر: أقسام الورثة وطبقاتهم في القانون العراقي
الاسبوع الحادي عشر: أقسام الورثة وطبقاتهم في القانون العراقي
الاسبوع الثاني عشر: أسباب الإرث في القانون العراقي
الاسبوع الثالث عشر: العول والرد في الفقه
الاسبوع الرابع عشر: العول والرد في القانون
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة شاملة ونتائج البحث

فلسفة القانون أ.م.د.عبد الرزاق احمد محمد الشيبان

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: محاضرة تمهيدية
الاسبوع الثاني: فلسفة القانون عند اليونان
الاسبوع الثالث: القانون الطبيعي وأثره في تحقيق العدالة.
الاسبوع الرابع: الأفكار الفلسفية القانونية في المذاهب الواقعية.
الاسبوع الخامس: المذاهب الشكلية وآراءها القانونية.
الاسبوع السادس: قوانين المدينة الفاضلة الأفلاطونية.
الاسبوع السابع: تقويم منتصف الفصل
الاسبوع الثامن: القاعدة الأساسية التحليلية (نظرية كلسن)
الاسبوع التاسع: فلسفة الحق والعدالة من منظور إسلامي
الاسبوع العاشر: فلسفة العدالة كأساس للتشريع
الاسبوع الحادي عشر: فلسفة حفظ النظام كأساس للتشريع
الاسبوع الثاني عشر: نظرية العقد الاجتماعي
الاسبوع الثالث عشر: نظرية الفصل بين السلطات
الاسبوع الرابع عشر: آراء الفلاسفة في استبداد الحكام
الاسبوع الخامس عشر: تقييم نهاية الفصل

عنوان المقرر الخاص (الاستحواذ على الشركات التجاريه)

المصادر

- أ.ه. آرمسترونغ، مدخل إلى الفلسفة القديمة، ترجمة: سعيد الغانمي، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 2009م.
- 2. أحمد المنياوي، جمهورية أفلاطون، المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010م.
- 3. أفلاطون، محاكمة سقراط (محاورات)، ترجمة وتقديم: عزت قرني، الطبعة الأولى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.
- 4. بينوا فريدمان وغي هارشر، ترجمة: د.محمد وطفة، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002م.
 - 5. عبد الرحمن بدوي، أفلاطون في الإسلام، دار الأندلس، لبنان، 1997م.

- 6. جعفر آل ياسين، المدخل إلى الفكر الفلسفي عند العرب، الطبعة الثالثة، دار
 الأندلس، 1983م.
- روبرت ألكسي، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، 2006م.

المقرر العام: (فلسفة القانون) المصادر:-

- 1. حسن ذنون، فلسفة القانون، مطبعة العاني، بغداد، 1975م.
- 2. منذر الشاوي، فلسفة القانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

ان لكل علم من العلوم فلسفته اللصيقة به. ولما كان (القانون)علما من العلوم، فان له فلسفته على وجه اليقين. وهذه الفلسفة اساسها (حقيقة القانون)،وهذه الحقيقة القانونية هي حقيقة عالمية لان القانون هو نظام عالمي يوجد في كل الدول وينظم جميع المجتمعات. فهو مظهر للحياة، وضرورة للجماعة الانسانية.

ولكى يحقق القانون غايته فانه لا يعتمد على القواعد القانونية في مفهومها الموضوعى ولا يكتفى بالاستناد اليها او بتطبيقها او بشرحها او بدراستها والتعليق عليها. وإنما يجب الرجوع إلى جذورها التاريخية، وفلسفة المشرع القديم والحديث، بصياغة القواعد القانونية.

لذا فدراسة هذه الأفكار والمفاهيم الفلسفية تعطى المتعمق في فلسفة القانون فكر فلسفى قانوني، يستطيع من خلاله صياغة عباراته وكتاباته صياغة قانونية مترابطة مبنية على المنطق السليم والاستنتاج الصحيح..

الإنجليزي

ا.د نظام طالب

عنوان المقرر الخاص: Dilemma of Confidentiality in International Commercial Arbitration

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
Introduction	
	الاسبوع الاول
Arbitration Widely Used in Solving International	
ommercial Disputes	الاسبوع الثاني
The Confidentiality of International Commercial	
Arbitration	الاسبوع الثالث
The Confidentiality Relating to Subjects	الاسبوع الرابع
The Confidentiality Relating to Objects	الاسبوع الخامس
Legal Basis for the Principle of Confidentiality	الاسبوع السادس
London Court of International Arbitration	الاسبوع السابع
Other courts	الاسبوع الثامن
Is There an Obligation of Confidentiality?	الإسبوع التاسع

High Court of Australia	الاسبوع العاشر
Public Interest Policy or Protection of Confidential	
Information?	الاسبوع الحادي عسر
Esso/BHP v. Plowman case	الاسبوع الثاني عشر
Ali Shipping Corporation v. Shipyard Trogir case	الاسبوع الثالث عشر
Final position	الاسبوع الرابع
Conclusion	الاسبوع الخامس عشر

قسم القانون

مرحلة الدكتوراه القانون العام

القانون الاداري اسم التدريسي: ا.د صعب ناجي عبود

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : التعريف بالخطأ الجسيم
الاسبوع الثاني: التعريف بعقد الاشغال العامة
الاسبوع الثالث: ذاتية الخطأ الجسيم
الاسبوع الرابع: صور الخطأ الجسيم
الاسبوع الخامس: اسباب الخطأ الجسيم
الاسبوع السادس: احكام الخطأ الجسيم بالنسبة للمتعاقد
الاسبوع السابع: : أحكام الخطأ الجسيم بالنسبة للإدارة
الاسبوع الثامن: أثار الخطأ الجسيم على العقد والتعاقد
الاسبوع التاسع: : أثار الخطأ الجسيم للإدارة
الاسبوع العاشر: اثار الخطأ الجسيم على اجراءات ابرام العقد
الاسبوع الحادي عشر: أثار الخطأ الجسيم على تنفيذ العقد
الاسبوع الثاني عشر: جزاءات الخطأ الجسيم بالنسبة للمتعاقد
الاسبوع الثالث عشر: جزاءات الخطأ الجسيم بالنسبة للادارة
الاسبوع الرابع عشر: رقابة الادارة على الخطأ الجسيم
الاسبوع الخامس عشر: الرقابة القضائية على الخطأ الجسيم

عنوان المقرر الخاص (الخطأ الجسيم في عقد الاشغال العامة)

المصادر

- د. مجدوب عبد الحليم ، سلطة الادارة لأنهاء العقد الاداري لخطأ المتعاقد الجسيم.
 - 2. د.محمود سلامة محمود، فسخ العقد الاداري لخطأ الادارة .
- د.عبدالله محمد على الزبيدي، فكرة الخطأ الجسيم وأثرها في تقدير حجم التعويض.

عنوان المقرر العام (المبادئ العامة في القانون الاداري)

المصادر:

- 1. د. ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الاداري
 - 2. د. مازن ليلو راضي ، موسوعة القانون الاداري
 - 3. د. حسين عثمان محمد، اصول القانون الاداري

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أهمية الموضوع: أن عقد الاشغال العامة من العقود المهمة التي تبرمها الادارة ولكن قد يحدث اثناء ابرامه خطأ جسيم قد يكون المتسبب هو الادارة او المتعاقد وقد يكون ذلك اثناء ابرام العقد الاداري واثناء تنفيذه مما يرتب اثار توثر على العقد والمتعاقد والادارة وكذلك الرقابة التي تمارس من قبل الادارة والمتعاقد لمراقبة الخطأ الجسيم والذي قد يقترن بجزاءات تفرض على المتعاقد والادارة جراء الخطأ الجسيم.

القانون الدستوري

ا.د سعید علی غافل

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : ماهية الدستور الديمقراطي / التعريف
الاسبوع الأول: : ماهية الدستور الديمقراطي / التعريف بالدستور وطبيعة قواعده
الاسبوع الثاني: الصياغة الديمقراطية للدساتير
الاسبوع الثالث: مقومات الدستور الديمقراطي
الاسبوع الرابع: التداول السلمي للسلطة / مفهوم التداول
الاسبوع الرابع: التداول السلمي للسلطة / مفهوم التداول السلمي للسلطة.
الاسبوع الخامس: شروط التداول السلمي
الاسبوع السادس: اهمية الانتخابات للتداول السلمي للسلطة
الاسبوع السابع: : . موقف الدساتير المعاصرة من التداول
السلمي
الاسبوع الثامن: دور القاضي الدستوري في الحد من التغول
الاسبوع الثامن: دور القاضي الدستوري في الحد من التغول التشريعي للسلطة التنفيذية
الاسبوع التاسع: : الأسس القانونية للدور التشريعي للسلطة
التنفيذية
أ- في الدول المقارنة
ب- في العراق
أ- في الدول المقارنة ب- في العراق الاسبوع العاشر: صور الدور التشريعي للسلطة التنفيذية
الصورة الاولى : المشاركة في العمل التشريعي

الاسبوع الحادي عشر: الصورة الثانية: الانفراد في العمل التشريعي

الاسبوع الثاني عشر: صور رقابة القاضي الدستوري على التغول التشريعي للسلطة التنفيذية في الظروف العادية.

الصورة الاولى: رقابة القاضي الدستوري على الدور التشريعي للسلطة التنفيذية في الظروف العادية

الاسبوع الثالث عشر: الصورة الثانية: رقابة القاضي الدستوري على الدور التشريعي للسلطة التنفيذية في الظروف الاستثنائية

الاسبوع الرابع عشر: اهداف رقابة القاضي الدستوري. 1 :احترام الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

الاسبوع الخامس عشر: صيانة الحقوق والحريات الدستورية

عنوان المقرر الخاص (التداول السلمي للسلطة كأحد مقومات الدستور الديمقراطي)

<u>المصادر</u>

عنوان المقرر العام (القانون الاداري)

عنوان المقرر الخاص: الأمم المتحدة وسيادة القانون _ القسم الأول

ا.د عباس عبود عباس

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: : تمهيد في انطقة الشؤون القانونية في عمل الأمم المتحدة
الاسبوع الثاني: توزيع الواجبات على الطلبة
الاسبوع الثالث: النطاق الموضوعي للشؤون القانونية.
الاسبوع الرابع: النطاقان المكاني و الزماني.
الاسبوع الخامس:النطاق الاجتماعي و ملاحظة حول انشاء الدراسات.
الاسبوع السادس: محاور الشؤون القانونية في عمل الأمم المتحدة.
الاسبوع السابع: : حقوق الانسان و الديموقراطية و السلام.
الاسبوع الثامن: التنمية و البيئة.
الاسبوع التاسع: الشؤون الإنسانية و التمكين.
الاسبوع العاشر: العدالة الانتقالية و نظام العدل الجديد.
الاسبوع الحادي عشر : القضاء و ضمان التنفيذ.
الاسبوع الثاني عشر: متابعة الأنظمة الوطنية (امثلة عملية).
الاسبوع الثالث عشر: مراجعة و مناقشة بحوث الطلبة.
الاسبوع الرابع عشر: مراجعة و مناقشة بحوث الطلبة.
الاسبوع الخامس عشر: مراجعة و مناقشة بحوث الطلبة.

عنوان المقرر الخاص (الأمم المتحدة وسيادة القانون _ القسم الأول) المصادر:

عنوان المقرر العام (كتاب القانون الدولي العام ـ كتاب المنظمات الدولية)

القانون الجنائي

اسم التدريسي: أ.د.خالد خضير

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول: التعريف بموضوع الدراسة واهميته ، والاشكالات القانونية التي
الأسبوع الثاني: تعريف التصالح الجنائي وتطوره التاريخي
الاسبوع الثالث: تمييز التصالح الجنائي عن العفو العام
الاسبوع الرابع: تمييز التصالح الجنائي عن العفو الخاص وعرض العفو عن المتهم ووقف الاجراءات القانونية.
الاسبوع الخامس: صلة التصالح الجنائي بجرائم الكسب غير المشروع
الاسبوع السادس: صلة التصالح الجنائي باسترداد الاموال المنهوبة.
الاسبوع السابع: مبررات التصالح الجنائي وعيوبه
الاسبوع الثامن: الاساس القانوني للتصالح الجنائي في التشريعات الجزائية
الاسبوع التاسع: القواعد التنظيمية للتصالح الجنائي
الاسبوع العاشر: القواعد التنظيمية للتصالح المشروط
الاسبوع الحادي عشر: الاسترداد الجزئي لأموال الكسب غير المشروع
الاسبوع الثاني عشر: التعاون الدولي لتفعيل التصالح الجنائي
الاسبوع الثالث عشر: التعاون الثنائي بين الدول لتفعيل التصالح الجنائي
الاسبوع الرابع عشر: معوقات التصالح الجنائي
الاسبوع الخامس عشر: تقييم نظام التصالح الجنائي

عنوان المقرر الخاص :التصالح الجنائي لاسترداد الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد

<u>المصادر</u>

- .- 1إسماعيل الخلفي ، شرح قانون الكسب غير المشروع ، مكتبة كويست ، القاهرة ، بدون سنة طبع.
- -2د.حسن صادق المرصفاوي ، قانون الكسب غير المشروع ، منشأة المعارف ، السكندرية بدون سنة طبع
- -د.يسرية عبد الجليل ، احكام الكسب غير المشروع والتربح في ضوء الفقه والقضاء ، منشأة المعارف3

الإسكندرية.

4-Lindy Muzila and others, Criminalizing Illicit Enrichment to fight corruption, TheWorld Bank, 2012...

5- ادلة البلدان لاسترداد الاموال ، منشورات البنك الدولي ، مبادرة استرداد الاموال المنهوبة.

عنوان المقرر العام (قانون العقوبات/ القسم العام + قانون اصول المحاكمات الجزائية / الكتاب الاول)

المصادر:

- 1- دعلى حسين الخلف ودسلطان الشاوي، شرح احكام قانون العقوبات العراقي.
 - 2- د. جمال الحيدري ، الوافي في شرح احكام القسم العم من قانون العقوبات.
 - 3- د. اكرم نشأت ابراهيم، شرح قانون العقوبات العراقي.
 - 4- د. فخري الحديثي ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي.
- 5- د. عبد الامير العكيلي ود.سليم حربة ، شرح قانون اصول المجاكمات الجزائية العراق.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته

يعد موضوع التصالح الجنائي لاسترداد الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد احد المواضيع المهمة في نطاق القانون الجنائي ؛ وذلك بسبب استفحال مشكله الفساد في كثير من البلدان ، فضلا عن ان استرداد الاموال من مرتكبي جرائم الفساد يواجه عقبات كبيرة في التطبيق لأسباب عدة . من هنا يأتي دور

تصالح الجنائي – كبديل غير تقليدي - لاسترداد هذه الاموال ان تدريس هذا الموضوع في الدراسات العليا على مستوى الدكتوراه وجدناه فرصة جيدة لتركيز اهتمام الطلبة على مثل هذه المواضيع التي وجدنا ان هناك حاجة علمية وعملية لبلد مثل العراق الذي يواجه هذه المشكلة الكبيرة المتمثلة بالفساد وكيفية استرداد الاموال التي استولى عليها الفاسدين بصورة غير مشروعة.

التشريع المالي

ا.د سناء محمد سدخان

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي
الاسبوع الأول:التعريف بحكومة تصريف الاعمال
الاسبوع الثاني: الاساس القانوني لحكومة تصريف الاعمال
الاسبوع الثالث: ذاتية حكومة تصريف الاعمال
الاسبوع الرابع: اسباب تحول الحكومة إلى حكومة تصريف اعمال
الاسبوع الخامس: التحديات التي تواجه حكومة تصريف الاعمال
الاسبوع السادس: مدة حكومة تصريف الاعمال والأثر القانوني لتجاوز المدة
الاسبوع السابع: الصلاحيات المالية لحكومة تصريف الاعمال
الاسبوع الثامن: أثر الصلاحيات المالية لحكومة تصريف الاعمال على سير
المرافق العامة الاقتصادية .
الاسبوع التاسع: العلاقة بين حكومة تصريف الاعمال وتشريع القوانين المالية
الاسبوع العاشر: العلاقة بين حكومة تصريف الاعمال وقانون الامن الغذائي
الاسبوع الحادي عشر: حدود وصلاحيات حكومة تصريف الاعمال في
التشريعات
الاسبوع الثاني عشر: الأثر القانوني لتجاوز صلاحيات حكومة تصريف الاعمال
المالية
الاسبوع الثالث عشر: موقف القضاء الدستوري من الصلاحيات المالية
لحكومة تصريف الاعمال.
الاسبوع الرابع عشر: موقف القضاء العادي من الصلاحيات المالية لحكومة
تصريف الاعمال
الاسبوع الخامس عشر: الاستنتاجات والمقترحات حول الصلاحيات المالية
لحكومة تصريف الاعمال في العراق .

عنوان المقرر الخاص (الصلاحيات المالية لحكومة تصريف الاعمال في العراق) المصادر:

- 1. د. غسان لعيبي مناتي، حكومة تصريف الاعمال ، منشورات الحلبي ،2010.
- 2. د. دانا عبد الكريم سعيد، حل البرلمان واثارة القانونية على مبدأ استمرارية الدولة،ط1،المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت،2010.

- 3. دحسن ضياء حسن الخلخالي، نظرية الضرورة كأستثناء يرد على مبدأ سمو الدستور، بغداد،2010.
- 4. د. محمد طه حسين الحسيني، الاختصاص المالي للسلطة التشريعية في الدساتير العراقية،ط1,2010.
- 5. د. عثمان سلمان غيلان، الاشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للدراسات العلمية، بيروت، 2019.
- 6. د. سناء محمد سدخان ، توزيع الاختصاصات المالية بين السلطة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تكربت،2012.
- 7. د. سناء محمد سدخان ، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في العراق ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ،جامعة النهرين،200.

الدساتير والقوانين والانظمة:

- 1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005.
- 2. قانون الادارة المالية الاتحادية رقم6 لسنة 2019المعدل.
- 3. قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم 13 لسنة 2019 المعدل.
- قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية رقم 2 لسنة 2022.
- 5. قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم 23 للسنة المالية 2021.
 - 6. النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة 2016 المعدل.
 - 7. النظام الداخلي لمجلس الوزراء العراقي رقم 2 لسنة 2019.

عنوان المقرر العام (المالية العام والتشريع المالي)

المصادر:

- 1. د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة وتشريع المالي، المكتبة القانونية ،بغداد.
- د. علي هادي عطية ، الاتجاهات الجديدة في الضرائب المباشرة ، مطابع الاجراس ، بغداد ،2018.

3. د. رائد ناجي أحمد ، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية ، الطبعة الثالثة، 2018.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:-

أن اهمية الموضوع تتمثل بأنه في حالة انتهاء عمل الحكومة لأي سبب كان دون أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة ، فلابد أن تكون هناك حكومة تقوم بتسيير الاعمال اليومية لضمان سير المرفق العام وتكون لها صلاحيات ومنها الصلاحيات المالية التي يجب أن يكون الصرف فيها بحدود وأن تكون هناك رقابة على اعمال الحكومة بالنسبة للصلاحيات المالية.

الانجليزي

ا.د احمد عبيس نعمه

المقررات الدراسية موزعة على أسابيع الفصل الدراسي	
Formation of unitad	الاسبوع الاول
Subjective Issues	الاسبوع الثاني
The Jurisdiction of Iraq Courts over International Crimes	الاسبوع الثالث
Penal Code No 111 (1969)	الاسبوع الرابع
The Iraqi High Criminal Tribunal Act No. 10 (2005)	الاسبوع الخامس
Anti-Terrorism Law No. 13 (2005)	الاسبوع السادس
Yazidi Female Survivors' Law No. 8 (2021)	الاسبوع السابع
Law Amending the ihct Law No. 10 (2005)	الاسبوع الثامن
Recognition of the Conflict with isis in Iraq as a Non-International	الاسبوع التاسع
Draft Statute of Special Court for isis Crimes	الاسبوع العاشر

Armed Conflict	الاسبوع الحادي عسر
Death Penalty	الاسبوع الثاني عشر
Procedural Issues	الاسبوع الثالث عشر
The Legality of unitad Investigative Procedures in Iraq	الاسبوع الرابع
The Legal Value of unitad's Investigation Before Iraqi Courts	الاسبوع الخامس عشر

<u>Title of the Private Curriculum</u>: UN Efforts to Make ISIS Accountable for International Crimes: the Challenges Posed by Iraq's Domestic Law

Source: Mohamad Ghazi Janaby and Ahmed Aubais Alfatlawi ,UN Efforts to Make ISIS Accountable for International Crimes: the Challenges Posed by Iraq's Domestic Law , International Criminal Law Review ,Brill Publications, Hague, 28 Jul 2021.

عنوان المقرر الخاص: جهود الأمم المتحدة لمساءلة داعش الارهابي عن الجرائم الدولية: التحديات التي يفرضها القانون المحلي العراقي

Title of Public Curriculum

Prof. Dr. Ahmed Aubais ALfatlawi ,Introduction to the Study of the Iraqi Legislative and Judiciary Authorities, Zain legal Publications, Beirut, Lebanon, first edition, 2016.

المقرر العام: كتاب: أ.د احمد عبيس نعمة الفتلاوي، المدخل لدراسة السلطتان التشريعية والقضائية العراقية، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى ، بيروت، 2016.

Reasons for choosing the Curriculum and its importance

One of the most important reasons for choosing this Curriculum is its importance for PhD students in public law, as this curriculum will develop the students' ability to learn legal vocabulary in the English language, especially since its topic is related to the Iraqi issue, as the United Nations formed a team (UNITAD) to investigate the crimes of ISIS terrorist, The team is still working now.

In this regard, Studying this subject in English will mean developing students' skills to understand the subject from two aspects: The first is in studying the Iraqi legal framework, in particular the laws enacted to combat terrorism, while the second is in understanding the legal terminology applicable at the level of international criminal law, and all of this will work to enhance students' ability and develop their studies in common topics between Iraqi criminal law and international criminal law.

اسباب اختيار الموضوع وبيان اهميته:

أن من أهم أسباب اختيار هذا المقرر هو في أهميته لطلبة الدكتوراه في القانون العام ، إذ سيطور من قدرة الطلاب على تعلم المفردات القانونية في اللغة الإنجليزية ، خاصة وأن موضوعه يتعلق بالشأن العراقي ، إذ شكلت الأمم المتحدة فريقا للتحقيق في جرائم تنظيم داعش الإرهابي ، ولا يزال الفريق يعمل حتى الآن.

و في هذا الصدد ، فإن دراسة هذا الموضوع باللغة الإنجليزية سيعني تطوير مهارات الطلاب لفهم الموضوع من جانبين: الأول في دراسة الإطار القانوني العراقي باللغة الانكليزية ، ولا سيما القوانين التي تم سنها لمكافحة الإرهاب ، والثاني في فهم المصطلحات القانونية المطبقة على مستوى القانون الجنائي الدولي باللغة الانكليزية ، وكل هذا سيعمل على تعزيز قدرة الطلاب وتطوير مهاراتهم في الموضوعات المشتركة بين القانون الجنائي العراقي والقانون الجنائي الدولي.

